خصائص المدن الجزائرية – مدينة قسنطينة نموذجا-

Characteristics of the Algerian cities
- the city of Constantine model –

د. سعيدة رحامنية، جامعة خنشلة-الجزائر

ملخص: يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على خصائص المدن التي تعرضت لتغييرات وتحولات جذرية عن طريق الاعتماد على التصنيع الذي ساعد بدوره على زحف التحضر وزيادة حاجيات السكان إلى المرافق والخدمات المختلفة خاصة الخدمات الاجتماعية. حيث أنه وبالرغم من وجود الإطار القانوني والتقني والمؤهلات البشرية للتعمير، إلا أن البناء المخالف (غير المخطط وغير الشرعي) وتشويه النسيج العمراني يتفاقم يوما بعد يوم على حساب النواحي الفنية والجمالية للمدينة ومقوماتها، أخطاء قد سببت خللا كبيرا في حسن تنمية وترقية مدننا في الجزائر، ومدينة قسنطينة من بين المدن الجزائرية التي تعاني من هاته الإشكالية.

الكلمات المفتاحية: المدن – المدينة – المناطق الحضرية المخططة-المناطق الحضرية غير المخططة.

Abstract: Cities has exposed to changes and complete makeovers which are relied to manufacturing which helped for the crowhing and the raising of people's need for public spaces and different services especially the social.

Although, there are lams, technical, and human resources for construction, illegal building and the destruction of the urban zone keeps growing day after day instead of the artistic and beautiful views of our city, mistakes that have made a big unbalance in the developing and evolution in our Algerian cities. The city of Constantine is one of these cities, which suffer from this problem.

Keywords: cities - city - planned urban areas - unplanned urban areas.

مقدمة:

لقد تميز تنظيم الإنسان لحياته باتجاه معين، فقد درج على الانضمام إلى تجمعات أكبر وأكبر مع غيره من الناس فيما نسميه اليوم مدنا، ويشهد التاريخ كيف أن المدن قد وسعت من قاعدتها بالغزو والقهر ثم بالآلية والاكتشاف العلمي، وكانت النتيجة بالطبع مدنا أكبر وأوسع.

وتعتبر المدينة من وجهة نظر علماء الايكولوجيا البشرية بيئة طبيعية تظهر تنميتها في المنافسة الاقتصادية والبيولوجية وغيرها، وكذلك نتيجة الصراع من أجل البقاء فأدى بالسكان إلى التجمع في مجتمعات محلية ذات أحجام وخصائص متباينة ومختلفة لتصبح فيما بعد ذلك أكثر تعقيد حتى تصل إلى شكل المدينة، هذه الأخيرة التي أصبح نموها وتوسعها السريع على حساب الضواحي يخلق عدة مشاكل حضرية تشهدها جل مدن العالم.

وما يمكن قوله هو أن المدينة تبرز من خلال الأشكال المادية وما توحي به من تصورات فكرية. ولقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد، ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات، بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية.

وتؤكد الدراسات الحضرية، تزايد الاهتمام بالمشكلات الحضرية، دون محاولة فهم هذه المشكلات، وفي هذا الإطار يميل بعض علماء الاجتماع إلى وصف مشكلات المدينة المعاصرة "بالأزمة الحضرية"، في حين يركز البعض الآخر على تراكم وتشابك وتعقد المشكلات التي تواجه حياة المدن، ومما لا شك فيه أن هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والتنظيمية والإنسانية، قد أخذت أبعادا خطيرة، تنبئ بمزيد من التدهور لحياة المدينة، من هذه المشكلات:

-القصور الواضح في المرافق والخدمات الاجتماعية(التعليم، الصحة، التسلية، النظافة...الخ).

-انهيار البيئة الفيزيقية (تراكم الأوساخ والنفايات والتلوث بكل أنواعه).

-مشكلات الواقع الحضري، مثل: الإسكان، النقل، الفقر، التسول، البطالة، التلوث، السرقة، الجريمة، الاحتيال، المخدرات، الصرف الصحي، الكهرباء، النظافة وارتفاع تكاليف المعيشة، الضوضاء، الانحراف والتفكك الأسري والاجتماعي.

-مشكلات عدم فعالية القرارات السياسية، وفشل الجهاز الحكومي والإداري وغيرها من المشاكل الحضرية التي أصبحت تشكل أزمة في المدينة في وقتنا الحالي.

1.الخصائص العمرانية والاجتماعية للمدن الجزائرية:

تعتبر المدينة بصفتها نموذج لمجتمع حضاري ظاهرة قديمة، وهي تعتبر كذلك انعكاسا لتزايد التعقيد الاجتماعي واستجابة لظروف اجتماعية وثقافية وجغرافية، وتنعكس هذه الظروف على طبيعة وخصائص تنظيم المدينة والأنشطة والخدمات، يتحدد فيه الموقع المكاني لكل وحدة، وعلاقتها مع غيرها من الوحدات الأخرى. خاصة وأن النتيجة النهائية لترابط هذه الوحدات تتمثل في نوع من التنظيم والبناء له خصائص مميزة (حسن عبد الحميد أحمد رشوان، 1989، ص61-69)، وتختلف المدن عن بعضها البعض من نواح عدة، ولكل مدينة شخصيتها المستقلة نتيجة لأصلها التاريخي وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

فالمدينة العربية تختلف عن المدينة الغربية، والمدينة في دول العالم الثالث تختلف عن مثيلاتها في دول العالم المتقدم وهذا ما أكده علماء الاجتماع الماركسيين في كون "المدينة في فترة ما قبل الصناعة تتعارض مع المدينة في فترة ما بعد الصناعة سواء من حيث الحجم، والامتداد، أو من حيث الفكرة (عبد المنعم شوقي، 1981، ص29)، والجزائر كواحدة من دول العالم لها خصائصها العمرانية والاجتماعية التي تميزها عن باقي دول العالم، فالقطر الجزائري يضم أربعة مدى كبرى إحداهما هي المدينة الأم أي العاصمة متميزة بالحجم والدور الوطني والإقليمي والهيمنة الاقتصادية والثقافية والإدارية على منطقة واسعة أو على مجموع البلاد (مصطفى بوتغنوشت،1984، ص88)، وهي الولايات الكبرى في الجزائر في أقصى شرق القطر كعنابة تبعد عن العاصمة بـ:600كلم^2 وهي أقرب إلى قسنطينة جغرافيا وهي ثاني مدينة كبرى في الشرق الداخلي، أما في وهران فهي تقع على بعد 400كلم^2 غرب العاصمة على الشريط الساحلي مقابلة لمدينة "Alicante" الاسبانية (وكالة الأنباء الجزائرية، 1989، ص130).

وحسب إحصائيات 1966 فأن هذه المدن كانت تضم 1.618.000 من مجموع السكان الجزائر من الإجمالي: 11.664.000 نسمة، هذا ما هو إلا دليل رقمي على أن هذه المدن الكبرى تمثل في مجمل سكانها حوالي نصف سكان الجزائر بأكمله (وكالة الأنباء الجزائرية، 1989، ص130)، وعندما نقرأ خريطة الجزائر السكانية للتعرف على الكثافة السكانية نلاحظ تبين منطقة شاسعة وواسعة غير مكتظة بالسكان وأن 34 مليون نسمة تعيش فوق مساحة تقدر بـ: 2.283.000 كلم بكثافة عشرة أفراد للكم الواحد، لكن لما ندرس الخريطة الجيولوجية لأرض الجزائر نجد أن معظمها صحراء، وتتكون من الجبال والرمال، وهي تحتوي على مساحة تقدر ب: 2174.508 كلم، إذ تعتبر من أكبر الصحاري في العالم ولهذا ما بقي كمساحة قابلة للحياة إلا 207493 كلم يسكن فوق هذه المساحة الصغيرة 80٪ من السكان.

ونسبة سكان المدن تشهد تزايد مستمرا خاصة في المدن الكبرى بالإضافة إلى انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والايكولوجية، التي أصبحت تؤرق وتقلق الباحثين والسياسيين على حد سواء، وثمة أدلة وافية توحي بتزايدها وتراكمها وتعقدها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة مدينة الإسمنت البائسة.

لذلك لم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع الحضري المتأزم إلى مزيد من التردي والنمو الحضري العشوائي الغير مخطط، في ظل التعايش والتداخل بين الأنساق: أنساق القيمة الريفية وأنساق القيمة الحضرية.

والمدينة الجزائرية اليوم تواجه بصفة عامة العديد من المشاكل كأي مدينة تنشأ بعيدا من التخطيط السليم الذي به وحده يمكن أن تتحدد وظيفة وحجم الإنشاءات والمواقع الملائمة، وتوجيه وضبط النمو العمراني وعلاج المشاكل، وكان نمو المراكز الحضرية في الجزائر قد تم أغلبه على يد الاستعمار الفرنسي الذي وضع المعالم الرئيسية لنمو هذه الحواضر ولم تكن هذه المعالم ملائمة لجعل النمو العمراني فيما بعد ينمو بدون مشاكل، إضافة إلى خضوع جانب من هذا النمو إلى الأهواء والرغبات من سوء استخدام الأرضي ونوعية الاستخدام وهذا ما جعل إعادة لتخطيط المدينة الجزائرية يلاقي العديد من الصعوبات وخاصة في مدن الشمال التي تشهد تركزا سكانيا كبيرا مع زيادة مظاهر الهجرة والنمو الفوضوي وغير المخطط(إسماعيل قيرة، دس، ص170).

وإذا كانت زيادة السكان في المدن تشهد نموا مستمرا فإن نمو السكن لم يسر على نفس لوتيرة التي ينمو بها السكان وخصوصا في المدن الكبرى التي تعيش أزمة حقيقة في السكن وقد تولدت عن أزمة السكن هذه أوضاعا اجتماعية خطيرة(بن السعدي إسماعيل، 1983-1984، ص30)، وربما كان هذا المشكل سببا في ظهور العديد من الاختبارات للذين يعانون من مشكل السكن، أدى بهم الأمر إلى إنشاء مساكن بأي صفة كانت وفي أي مكان كان من المدينة، وهذه الوضعية ساعدت من جهتها في التأثير على المساحة الحضرية خاصة إذا ساد ذلك النوع من التنافس على الرقعة الأرضية التي تصبح أسعارها عالية بسبب دخول المالكين وتجار الأراضي هذه العملية هي نتيجة تدهور البيئة الحضرية (بن السعدي إسماعيل، 1983-1984، ص30)، ووجود مناطق عديدة تعاني من الحرمان ومظاهر التخلف ونقص الخدمات الاجتماعية إن لم نقل انعدامها. وهذا ما أدى بالبعض إلى الاعتقاد بأن إعادة التخطيط في مثل هذه الحالات يعد من المستحيلات بالنسبة للدول النامية بسبب النمو المزايد في البناء بنوعية المخطط وغير المخطط الذي يتطلب إجبار المالكين على بيع أراضيهم للحكومة لأجل تنظيم استعمال الأرض وحتى تتضح الصورة أكثر سوف نتطرق بأكثر تفصيل للأحياء غير المخططة ووضعها العمراني والاجتماعي ثم للمناطق الجديدة والمخططة ووضعيتها الاجتماعية(تشالز ابرمز، دس، ص70).

2.خصائص المناطق الحضرية المخططة بمدينة قسنطينة.

بدأت الجزائر تتبنى سياسة بناء مناطق حرية جديدة بعد سنة 1970، وكان الهدف منها إدخال نمط عمراني جديد وحل أزمة السكن التي عانت منها المدن الجزائرية إلا أن هذا النمط لم يراع فيه تقاليد وعادات السكان، إلا أنها عرفت عدة تغيرات داخلية وخارجية، وخير مثال على ذلك في مدينة قسنطينة مثلا: حي الدقسي، حي 20 أوت، حي 5 جويلية وحي بوالصوف والزيادية، وهذه الأحياء عبارة عن مجموعات إسمنتية متوسطة الارتفاع من 5-10 طوابق، لها شكل هندسي يكاد يكون واحد. مع عدم وجود حدائق وأسواق وأماكن التسلية والترفيه، إلا أنها تتوفر على جميع الشبكات الحيوية "ماء، كهرباء، قنوات صرف، غاز، هاتف " مع تمتعها بدرجة تشمس جيدة كما أن لها شوارع واسعة وبها مرافق للسيارات، وقد بلغ مساكن هذا النمط بمدينة قسنطينة حسب تقديرات عام 1976 جوالي 4225 مسكن(بوطرس أحمد، 1990، ص06).

إن تفاقم أزمة السكن والإسكان بعد الاستقلال في المدن أدنى بالمسؤولين عن قطاع الإسكان إلى زرع هذا النمط من العمليات في جميع أنحاء المدينة، بطريقة عشوائية وبدون دراسة مسبقة لحاجات الأسرة الجزائرية، من الناحية الثقافية والاجتماعية والديمغرافية، ولا من حيث المواصلات ووجود الماء بالأماكن المختارة. الحاجة الماسة إلى ملجأ يأوي الإنسان تدفعه عندما يتحصل على مسكن أن يقبل أي نمط من السكن وبدون شروط.

المسكن بنية اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة جدران وأرضيات وأسقف ونوافذ وأبواب ولهذا السبب معظم السكنات الحالية التي أنجزت بالمدن لا تستجيب إلى المكونات الثقافية للأسرة والعائلة الجزائرية. هذه الصناديق الصماء المستوردة تنجز في الدول الأوروبية للأسر النووية والعزاب، لأن فكرة العائلة الممتدة تتجه نحو الانقراض وهي على العموم مساكن عادية تستجيب لمتطلباتهم الشخصية للانفراد وللنوم وللراحة وللعلاج الجسدي، للدراسة الفردية

ولاستقبال الأصدقاء. بينما في الجزائر فلازالت العائلات من الصنف الممتد ويصل عدد أفراد بعض العائلات إلى عشرين.

وترجع صغر وضيق البناءات الجديدة بالدرجة الأولى إلى خزينة الدولة، باتت غير قادرة على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات العالية والفاخرة وذات غرف واسعة فالقواعد المستعملة في معظم برامج البناء في مدن قائمة على التوزيع التالي: خصصت من 55% إلى 65% من المشاريع إلى العمارات ذات مساكن تتضمن خمس غرف والباقي وزع بالتساوي ما بين اثنين وأربع غرف وقد حدد مؤتمر فنكور – كندا سنة 1996 المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد وذلك كما يلي (عبد الحميد دليمي، دس، ص128):

الجدول رقم (01): يوضح المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد.

نسبة الأفراد، في استعمال الغرفة الواحدة	المعايير
من 0.1 إلى 0.7	كثافة السكن ضعيفة
من 01 إلى 1.1	عادية
من 1.9 إلى 02	اكتظاظ مقبول
من 2.3 إلى 3.3	اكتظاظ
من 3.4 إلى 15	اكتظاظ غير مقبول

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1992.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة شغل الغرفة الواحدة في المدن تجاوز معيار ثلاث أفراد ويترجم حالة الاختناق والمساكن التي تعيشها العائلات بالأحياء الجديدة. وقياسا على ما سبق 90% من 135 ألف مسكن جماعي في المدن يعرف الاكتظاظ نتيجة أزمة السكن الحادة بحيث يبقى صاحب المسكن في البحث عن مساكن تستجيب إلى جميع متطلباته ويعتبر ما تحصل عليه من مسكن اجتماعي هو مرحلة مؤقتة ملزمة بالضرورة الالتجاء، تعرف هذه المساكن رطوبة كبيرة في فصل الشتاء من جراء تكديس 06 إلى 10 أفراد في غرفة واحدة، هذا التجمع له أثار خطيرة على الأسر من الناحية الصحية والأخلاقية والاجتماعية.

رغم هذا نجد أن المساحات التي تمنح لمساكن العمارات في المدن بعيدة كل البعد عن المقاييس العالمية، حيث وزعت دون الأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي وحاجة الفرد الدائمة في البحث عن كمية أكبر من الأمتار المربعة أو المكعبة الخاصة بالحجم. ومهما كان النموذج المساحي بالنسبة للعمارات الجديدة، فإن المشكلة الكبرى التي تعاني منها الأسرة والعائلة الجزائرية اليوم تكمن في الصعوبات التي تواجهها عند الحصول على سكن لأن مساحات المساكن الحالية لا تستجيب مع الحجم. النماذج (عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص126)، وعلى أساس أن لكل فرد الحق أن تلبى جميع حاجاته والتي تحددت من قبل علم الحياة البيولوجية تحديدا دقيقا لا تترك مجالا للنقاش وحدد مؤتمر كولون " بألمانيا " الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف:

الجدول رقم (02): يبين الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف.

الغرف	عدد الأفراد	المساحة
3	3	56 م2
3	4	62 م2
4	4	65 م2
4	5	75 م2
4	6	82 م2
5	6	87 م2
5	7	94 م2
5	8	110 م2
6	8	114 م2

المصدر: (عبد الحميد دليمي، دس، ص126).

يعود استيراد البناءات الجاهزة الخفيفة من الخارج بالدرجة الأولى إلى اتساع الهوة بين العرض والطلب الخاص بالسكنات، وإلى عجز الشركات الجزائرية في توفير السكنات اللازمة للسكان وإلى أن أزمة السكن والإسكان وصلت إلى ذروتها في معظم المدن الجزائرية.

ولقد أعتبرت هذه البناءات الجاهزة بناءات مؤقتة، فأنجزن خصيصا لإسكان المنكوبين وقد وزعت هذه البناءات في مناطق كثيرة من المدن. تتكون هذه المساكن من غرفتين أو ثلاث وحوش وتقدر المساحة الإجمالية ب 65 م^2 تتضمن مساحة الغرفتين 50 م.^{2}

أما مساحة المساكن ذو ثلاث غرف فتقدر بـ 55 م^2 هذه المساحات صغيرة جدا قرنت بحجم الأسر الجزائرية. قد لاحظنا بحي القماص" كنموذج " أن البناءات الجاهزة الخفيفة التي أقيمت لا تستطيع أن تقاوم الحرارة والأمطار، حيث تعرض معظمها لتسرب المياه في فصل الشتاء وأن موضع المنطقة غير مدروس من الناحية المناخية، معظم الأسر التي سكنت حي القماص من أصل ريفي تحمل معها عادات وتقاليد وأعراف تختلف عما هو موجود بالمدينة. هذا الشكل الهندسي المفروض لا يساعد السكان بتاتا (عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص130).

أفرز هذا النمط من الإسكان المستورد عدة مشاكل ويتطلب ما يلي (عبد الحميد دليمي، دس، ص130):

-مساحات واسعة من الأراضي لإقامة البناء الأفقي بالإضافة إلى تكاليف تجهيزها وتحفيزها.

-الالتزام المالي الذي يترتب على الحكومة لأن معظم هذا النوع يستورد بالعملة الصعبة.

-لا يترك المجال لتطوير صناعة أنماط بنائية محلية.

-المواد المستعملة في هذا النوع من البناء غير مرضية من ناحية الديمومة ولا من ناحية الاقتصادية أو الوفرة ولا على مستوى الرفاهية.

-علاج سريع لأزمة الإسكان.

-يقتضي ضرورة قيام مؤسسات الأشغال العمومية لإقامة طرق، ونحن نعلم أن الإمكانيات المتوفرة في هذا الميدان في مدينة قسنطينة ضعيفة. إذا كان هذا النمط من الإسكان مقبولا في هذه الحقبة من الزمن نظرا للأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعرفها البلاد، ونظرا لحاجة السكان إلى الالتجاء إلى مكان ما يسكنون فيه دون شرط، بحيث يضمن لعائلته أدنى شروط الحياة. ولما تتغير الظروف وتتحسن حالة الاقتصاد الوطني من المعلوم يصبح هذا النمط من الإسكان غير مقبول.

فزيادة نشاط عملية البناء والتعمير في مدينة قسنطينة وزيادة التوسع العمراني أدى إلى:

-ظهور كتل ومجتمعات سكنية حضرية كبيرة منها: الزيادية، الدقسي، ساقية سيدي يوسف القماص شرقا وغربا، حي 20أوت 1955 و5 جويلية 1962.

-ظهور المناطق السكنية الحضرية على أطراف المدينة مثل بوالصوف، بكيرة، جبل الوحش.

-باعتبار المدينة عاصمة الشرق الجزائري انتشرت فيها التجهيزات الكبرى كإنشاء جامعة عين الباي، المناطق الصناعية بومرزوق، الرمال.

ونتيجة للنمو الحضري السريع بدأت أزمة السكن تتفاقم بشكل أقل المخططين والمسئولين المحيلين خاصة بعد انتشر الأكواخ الفوضوية في معظم أحياء المدينة فاحتلت 42 موقعا عام 1977.

-ظهور مراكز العبور عبر مختلف أحياء مدينة قسنطينة الخاصة بإيواء المنكوبين كمركز العبور حي البير، مركز العبور بحي الإخوة عباس، ومركز العبور الكلم 7 وخلال الفترة الممتدة بين 1983–2000 استمر توسع المدينة من خلال انجاز سكنات البناء الفردي الجاهز في كل من حي القماص وسيساوي بالجهة الجنونية الشرقية وكذلك بين حي بوذراع صالح وبوالصوف في الغرب.

ونلاحظ مؤخرا أن مدينة قسنطينة عرفت شكلا أخر للتوسع العمراني تمثل في التحصيصات في أماكن مختلفة من المدينة نذكر منها: تحصيصات بو الصوف وتحصيص سيدي مسيد، جبل الوحش، المنية، في حين نجد أن هضبة عين الباي تملك الحصة الكبرى من هذه التحصيصات (محمد الهادي لعروق، 1987، ص15).

ويمكننا الآن عرض بعض مظاهر السياسة السكنية المنتهجة باعتماد السكن الاجتماعي لمواجهة الوضعية السكنية في مدينة قسنطينة باعتبارها إحدى البدائل الأكبر فعالية ونشاط في مجال الإسكان ونجد أنه قبل عام 1999 كان معدل شغل المسكن 7 أفراد في حين تقلص هذا المعدل إلى 5 أفراد بعد 1999 وحتى 2003، فوصلت مساحة المسكن من 52 م^2 إلى 75 م^2 ففي الفترة الممتدة بين 1999-2003 بلغ حجم إنجاز المسكن الاجتماعي الايجاري 607.504 وحدة سكنية موزعة كما يلي:

- 228.426 وحدة خاصة بالسكن الاجتماعي.
- 27.688 وحدة خاصة بالسكن التساهمي.
- 132.248 وحدة خاصة بالسكنات الريفية (الترقوية، التطورية).

في حين نجد أن هناك 255.997 وحدة سكن اجتماعي في طور الانجاز.

ومن خلال هذا يمكننا القول بأن السياسة السكنية في مدينة قسنطينة برزت من خلال ثلاثة توجهات كبديل للسياسات القديمة وهي:

1-التوجه نحو خيار السكن الاجتماعي.
2-التوجه نحو خيار السكن الترقوي.
3-التوجه نحو خيار التحصيصات.

وبالتالي نقول إن الفجوة السكنية بدأت بالتقلص بعدما تدخلت القطاعات الخاصة في العملية الإنتاجية وتعدد مصادر ووسائل التمويل للتخفيف من حدة أزمة السكن.

ومن بين أهم نماذج السكن الاجتماعي نجد (عبد العزيز بوذن، إحصاء 2004 – 2005):

-اجتماعي تطوري: يكون نمط بناءه فردي ويشرف على انجازه كل من الدولة والخواص والمواطن وحتى البنوك، ويتم توزيعه من خلال لجنة مشتركة مكونة من البلدية الوكالة العقارية للبلدية، الدائرة.

-اجتماعي ترقوي: يسود فيه نمط البناء الجماعي والنصف الجماعي والفردي يشرف على إنجازه كل من الخواص والدولة، ويتم توزيعه عن طريق القطاع الخاص المتعامل مع المواطن وكذلك صندوق التوفير الذي يتعامل هو أيضا مع المواطن.

ونقول إن الهدف من انتهاج سياسة السكن الاجتماعي في مدينة قسنطينة يتمثل في:

- ترقية الإنسان داخل مجال سكني لائق يتوفر على الشروط الضرورية التي تضمن مستوى معيشي أحسن وأفضل للفرد.
- توجيه السكن الاجتماعي للفئات الضعيفة أو المحدودة الدخل أو عديمة الدخل.
- مواجهة ظاهرة الأحياء الفوضوية (العشوائية).

من خلال كل ما سبق يمكننا القول إنه بالرغم من المشروعات التي قامت وتقوم بها مدينة قسنطينة إلا أن مشكلة الإنسان تتفاقم وتزداد تعقيدا كل سنة، نتيجة لضعف الجهاز الإداري والتخطيط لمواجهة متطلبات التوسع العمراني، فالتخطيط السكني لا يحتوي فقط على الجانب الفيزيقي والعمراني بقدر ما يحتويه من جوانب اجتماعية، ثقافية وصحية ...الخ.

إن النمو الحضري السريع وغير مخطط في مدينة قسنطينة خلق الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية، فشهدت المدينة تغيرات في بنيتها ووظيفتها وعلاقتها بالمناطق المجاورة لها، إذ نلاحظ على نمو السكان بمدينة قسنطينة وتوزيعهم أن هناك زيادة كبيرة في عدد السكان نتيجة لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، إضافة إلى ارتفاع معدل صافي الهجرة بسبب دخول المهاجرين، وهذا يعني أن الهجرة كانت عاملا في نمو حجم السكان، بسبب عوامل الجذب المختلفة، كانتشار المراكز الصناعية الكبرى في مركز المدينة والمؤسسات الخدماتية تعتبر التوسعات الحضرية الجديدة بمثابة النمط العمراني الذي استطاع أن يستجيب لحاجات المجتمع ولو بنقائص، حيث حددت لها السياسة العمرانية في الجزائر أهدافا سامية منها الإدماج الحضري وتحسين البيئة السكنية صحيا، بالإضافة إلى أهداف اجتماعية واقتصادية تمكن الفرد من الاستقرار وتحقيق الذات (فعاليات الملتقى الوطني، حول أزمة المدينة الجزائرية 2003/ 2004 ص106).

3. خصائص المناطق العمرانية غير المخططة بمدينة قسنطينة:

تعتبر زيادة نسبة الديمغرافي الحضري، والنزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية، من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية بالمدن، إنها ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم، رغم أن انتشارها يختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، فالتي توجد في الدول المتقدمة هي أفضل بكثير من الأحياء التي نعرفها عموما في البلاد النامية من حيث مبانيها وانخفاض كثافتها وقربها من المرافق العامة.

أما تكوين المناطق العشوائية والأحياء السكنية المتدهورة هو نتيجة حتمية للنمو العمراني وهي من أهم مشاكل الأراضي الحضرية في البلاد النامية وعملية إزالتها لا تكون مبررة إلا عندما تكون الدولة قادرة على إعادة تسكين العائلات التي تم ترحيلها، بحيث تكون عملية الترحيل هي المرحلة الثانية من البرنامج السكني بينما تكون المرحلة الأولى هي توفير السكن البديل، وفي الجزائر ليست الأحياء القصديرية وليدة التصنيع، لأنها أول ما ظهرت في عهد الاستعمار وتحت ضغطه وبالتهديد في سنة 1929، وهي السنة التي عرفت فيها فرنسا أزمة اقتصادية.

أمام هذا الوضع السياسي اهتم المخطط بهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد وباتت من الأمور الضرورية. يشغل سكان الأحياء القصديرية مكانة خاصة في نظام الإنتاج وإعادة إنتاجهم بأقل كلفة بطريقة غير رسمية غير قانونية وذات صبغة إيديولوجية فإن هذه الأحياء لا تعطي صورة جميلة للمدينة – بل تقدم الهامشية الاجتماعية بطريقة واضحة ومباشرة.

وفي سنة 1965 وضعت السلطة المركزية الجزائرية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن وذلك بإدخال ترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية وكانت البداية في جانفي 1963 بالعاصمة في حي قصديري يقع بوادي أوشايح وكان عدد سكانه 900 ساكن يقطنون 20 كوخا، وبعد سنتين من البناء جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري. هذه التجربة ليست فاشلة واستطاع السكان أن يوفروا بأنفسهم المرافق الضرورية وحسب إحصاء البلدية لسنة 1999 أن مدينة فسنطينة محاطة بـ 6500 كوخا، منها ما بني منذ أكثر من 30 سنة ومنها ما بني بعد الاستقلال.

وانتشر العمران الفوضوي في وسط المدينة وعلى أطرافها والوضع الحضري الحالي هو نتيجة خلفيات تاريخية لها علاقة مباشرة مع إنشاء الأحياء القصديرية التالية: حي المنصورة، الكلم الرابع، سيدي المسيد، محجرة لانتيني، طنوجي، أمزيان، الأقواس، وادي الكحلة، رمانية السفلى، باردو، جانيس، ساقية سيدي يوسف، مما لاشك فيه أنه يوجد اختلاف في درجة الفقر بين هذه الأحياء، ويتجلى ذلك حسب اندماج السكان في الحياة الحضرية (عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص 144).

وقد لاحظنا في العشرية الأخيرة أن سكان الأحياء القصديرية ينجزون مساكنهم في أماكن تثير الانتباه " انتباه السلطات المحلية والولاية وحتى الوزارة " حتى يكون انتقالهم سريع وسهل.

ويرجع هذا الأمل إلى اعتقاد السكان أن السلطات المركزية همها الوحيد أن تحترم سياسة البلاد أمام الآخرين. وهذا لا يكون إلا بتنحية الأكواخ التي أنجزت بجانب الطرق التي يمر عليها الوفود السياسية الوافدة من خارج الجزائر. ونظرا لإقامة الأكواخ فوق أرض الدولة والقطاع الخاص

فهي ممنوعة قانونيا. ينجز السكان الأكواخ في يوم الخميس والجمعة حتى لا تستطيع الشرطة طردهم وإن فعلت لا يكون إلا بقرار من العدالة ونظرا لأزمة الإسكان الخانقة وعدم قدرة السلطات والمؤسسات الحكومية على توفير هذه الحاجة الضرورية للسكان تتغاضى عن هذه الإمدادات العمرانية المشروعة.

هذه الوضعية والحالة التي تعيشها المدينة بفعل النمو الحضري المرتفع وزيادة الأكواخ القصديرية تؤثر بدون شك على النمو العمراني السليم للمدينة في شتى النواحي وتفرز مشاكل عديدة يرجع ثمن علاجها غال على ميزانية البلدية والولاية (عبد الحميد دليمي، دس، ص119-120).

كما نجد أن الأحياء غير المخططة أو العمران غير المخطط يشمل البناءات الفوضوية والبناءات القصديرية ومن خلال الخريطة المقدمة من طرف مديرية التعمير لبلدية قسنطينة يمكن أن نميز بين الأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية ومكان انتشارها في مدينة قسنطينة كما يلي:

رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لتوفير السكن والمرافق الضرورية والتجهيزات الكافية إلا أنها لازالت ضعيفة. هدف صعب تحقيقه على المدى القصير وخاصة في الظرفية الحالية التي تعرف فيها البلاد جمودا لبعض المشاريع الهامة والتي تحتاج إلى عملة صعبة، خاصة بعد انزلاق تربة حي صباطي وتوسع البناءات الفوضوية بطريقة سريعة لم يحدث مثلها في تاريخ الجزائر، نظرا للوضع الخطير الذي تعرفه المدينة ونظرا لتوقعات الزلزال ستتحطم المنطقة وتنجم خسائر بشرية كبيرة.

ووضعت المصالح المختصة مشروعا لبناء حي جديد يوزع على المنكوبين لكن ما تم إنجازه لا يفي بالغرض ويبقى دائما هناك قصور ونقائص في مجال السكن.

لا ترجع بالدرجة الأولى مسؤولية إقامة المساكن غير الرسمية إلى سكان الإحياء القصديرية، بل تعود إلى القوانين التي صدرت من المجلس البلدي بحيث عمل على اغتراب وحث السكان نحو العمل المخالف للقانون والبناء غير الشرعي وأهمل علاقة الأحياء الفوضوية والإستراتيجية العامة للتخطيط في النظام الحضري.

لقد اقترحت بلدية قسنطينة على الداخلية تسوية أحياء غير قانونية بالمدينة، حيث ذكر رئيس لجنة التعمير لدى المجلس الشعبي لبلدية قسنطينة بتاريخ 17 ديسمبر 2005 ردا على السؤال "لجريدة النصر" خلال ندوة صحفية أن بلدية قسنطينة اقترحت على الوزارة الداخلية تسوية الوضعية القانونية لسكنات والبنايات عدة أحياء بقسنطينة أقيمت بطريقة غير قانونية وذكر المتحدث أن أحياء سيساوي بن شرقي البير وفيلات "لوناما" على الطريق المؤدي إلى الخروب من ضمن ما اقترحت البلدية تسويته وأبرز الرئيس لجنة التعمير أهمية العملية وما سترده على خزينة البلدية من إيرادات مالية وقال انه من غير المعقول التفكير في هدم تلك البنايات بعد سنين من انجازها بصورة مخالفة للقوانين خلال السنوات السابقة.

لقد هدمت البلدية عدة بنايات فوضوية بعدة أحياء ومنها حي سيدي مبروك واستغرقت أربعة أيام وتم خلالها حجز 50 متر مكعب من الرمل والحصى، إضافة إلى 200 وحدة من الطوب الإسمنتي (جريدة النصر، 18 ديسمبر 2005، ص07).

وأبدى المصدر ذاته عزم المجلس البلدي على انتهاء حالة الفوضى ولو إنهم كمنتخبين يدافعون على المواطنين لكنهم لا يسمحون لهم بتجاوز القوانين ووصف رئيس لجنة التعمير العلاقة بشرطة العمران بأنها متناسقة وحسنة خاصة بعد صدور القوانين المنظمة لعمل كل جهة وكل طرف صار يعرف صلاحياته وكل تصرف ينبع من نص القانون 11/90 لسنة 2004.

وقال إن مفتشي مديرية التعمير عبر الطاعات البلدية يقومون بمهامهم ويبلغون عن مختلف المخالفات، وأن هذه العملية ليست ظرفية ولا حملة عابرة وأن كل الذين تعثر عليهم البلدية يقومون بأشغال بناء دون رخصة أو بطريقة مخالفة للرخصة الممنوحة ستهدم بناياتهم وتحيل قضاياهم على العدالة، واعترف رئيس لجنة التعمير أن العملية جرت في ظروف صعبة أحيانا وغالبا ما يتعرض أعوان البلدية إلى الرشق بالحجارة لكنه أوضح أنها تمت بطريقة قانونية وبعد إنذارات للمخالفين.

وعمليات الهدم كانت بكل من حي بوذراع صالح، والقماص، المنظر الجميل، 5 جويلية، وحي التوت والزيادية والقنطرة وغيرها (جريدة النصر، 18 ديسمبر 2005، ص07).

إن الأحياء غير المخططة أو العمران غير المخطط يشمل البناءات الفوضوية والبناءات القصديرية ومن خلال الخريطة المقدمة من طرف مديرية التعمير لبلدية قسنطينة يمكن أن نميز بين الأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية ومكان انتشارهما في مدينة قسنطينة كما يلي(حمزة بشير، 2003، ص200-201):

أ.المباني الفوضوية: تنتشر في المناطق التالية:

الزيادية – القنطرة – سيدي راشد – بوذراع صالح – التوت – المنظر الجميل.

ب.المباني القصديرية: نجدها في المناطق التالية:

الزيادية – سيدي مبروك – القنطرة – القماص – التوت– بوذراع صالح – سيدي راشد. (أنظر الخريطة).

خاتمة:

تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر، وبالتالي فمن الصعوبة تحديد سمات للمدن، إذ تفسر كل مدينة في ضوء ظروفها التاريخية وعوامل نموها، وقد حدد لويس خصائص التحضر في مقالته الشهيرة:" التحضر كأسلوب للحياة " الحجم ،الكثافة واللاتجانس، فترتبط هذه العناصر فيما بينها ارتباطا وثيقا مما يؤدي لوجود تجمع من الناس يتسم بكبر الحجم وشدة الكثافة واللاتجانس، وربما كانت خاصية التمايز واللاتجانس أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية، يجعلنا نقول أن المدينة هي مكان يعمل سكانه في أغلب المهن ما عادا الزراعة وهي بيئة صناعية يتزايد تحكم الإنسان فيها بحياته ووقته وإنتاجه.

وتعيش العديد من المدن الجزائرية اليوم ضغطاً كبيراً، جرّاء النزوح الكبير من الأرياف نحو المدن الداخلية في بداية تسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً في العشرية الأخيرة، وفي العاصمة تحوّلت مساكن إلى"أقفاص" مسيّجة بقضبان حديدية، في مشهد اندثرت معه كل الحقوق في سكن يضمن الأمان والاستقرار.

وظاهرة ترييف المدن واكبت عملية التطور السريع للمدن الكبرى في الدول النامية بالذات، وقد تركت آثارها السلبية على المجتمع الحضري، وإذا كان هذا الأخير يتجه في تطوره الطبيعي نحو التمدن باعتباره الهدف، بعيدا عن مفهوم التحضر في الانتقال من الريف إلى المدينة وما يترتب على ذلك من تغير في خصائص السكان الريفيين، حيث ينطوي مفهوم التحضر على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية توافق وعملية الانتقال أو تتبعها، وإذا كانت عملية التحضر هي نقيض لعملية الترييف فإنها حولت صورة المدن ومكوناتها إلى مجتمعات ريفية قروية بكل صورها وتقاليدها وعاداتها وسلوكياتها.

قائمة المراجع:

1.إسماعيل قيرة(دس)، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ - مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

2.بن السعدي إسماعيل(1984-1983)، المعوقات الاجتماعية للتنمية العمرانية، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الريفي والحضري، قسنطينة، الجزائر.

3.بوطرس أحمد(1990)، المنطقة السكانية الحضرية الجديدة بوالصوف ودورها في تنظيم المجال الحضري بمدينة قسنطينة، مذكرة تخرج مهندس، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، الجزائر.

4.جريدة النصر(18 ديسمبر 2005)، (على لسان توفيق بلبجاوي رئيس لجنة التعمير لدى المجلس الشعبي لبلدية قسنطينة)، قسنطينة، الجزائر.

5.تشارلز أبرمز(دس)، المدينة ومشاكل الإسكان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

محمد الهادي لعروق(1987)، مدينة قسنطينة -دراسة جغرافية العمران-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6.حسن عبد الحميد أحمد رشوان(1989)، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

7.حمزة بشير(2003)، الأحياء غير المندمجة في الجزائر الوضعية والمعالجة، رسالة ماجيستير في التهيئة العمرانية، قسنطينة، الجزائر.

8.عبد العزيز بوذن(إحصاء2005/2004)، دراسات ميدانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

9.عبد المنعم شوقي(1981)، مجتمع المدينة، ط7، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

10.فعاليات الملتقى الوطني(2004-2003)، حول أزمة المدينة الجزائرية، الجزائر.

11.مصطفى بوتغنوشت(1984)، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

12.وكالة الأنباء الجزائرية(1989)، ولايات في تطور، مؤسسة الجزائر للطباعة، الجزائر.

الملاحق:

الشكل رقم (01): توزيع الأحياء غير المندمجة بالمجال الحضري لمدينة قسنطينة.

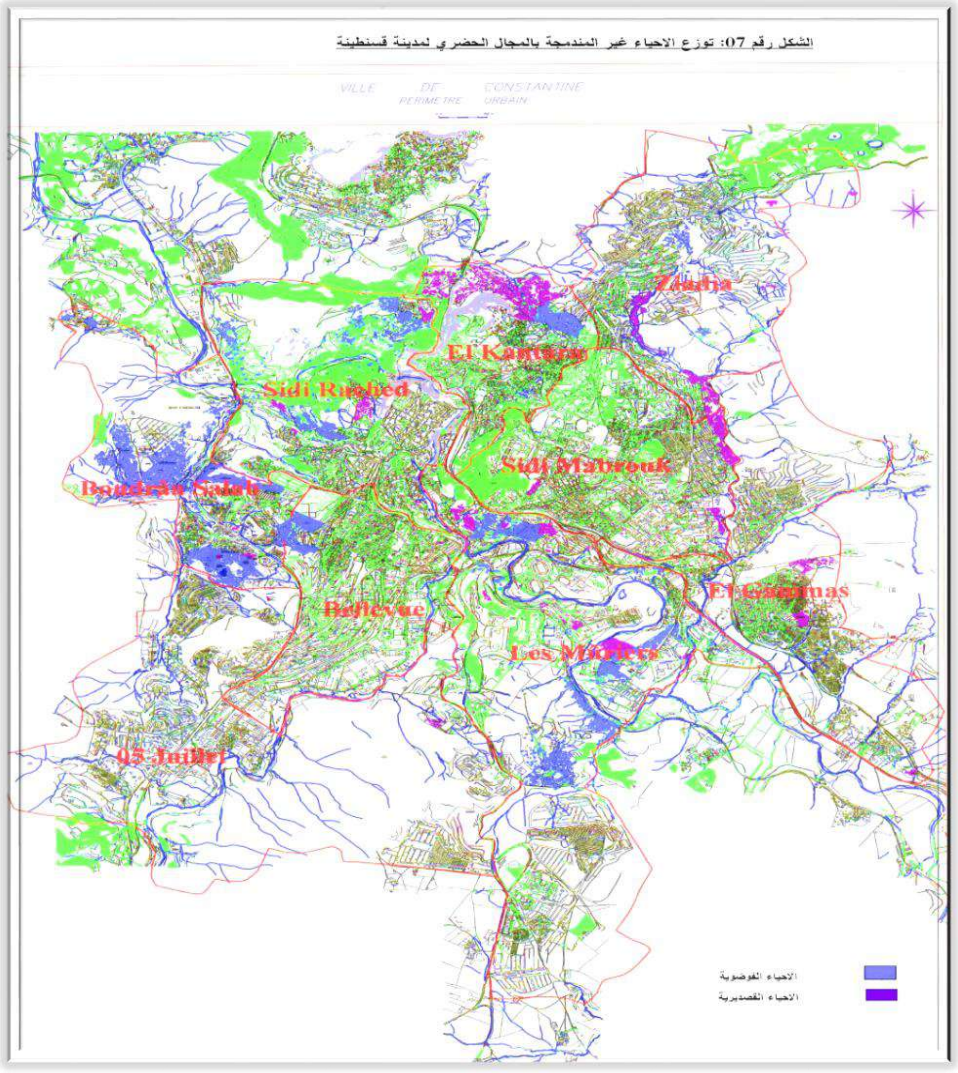

المصدر: بلدية قسنطينة، 2007.